تعزيز المشاركة السياسية
للمرأة في العراق

إخلاء مسؤولية: إن مضمون هذا المنشور وأي آراء أُعرب عنها لا يعكسان بالضرورة رأي المعهد العراقي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

المقدمة

في العراق، لا تزال النساء على هامش الحياة السياسية، إذ يتم استبعادهن من عمليات صنع القرار وحرمانهن من المساهمة بالمدخلات اللازمة لاتخاذ القرارات وصياغة السياسات العامة. ولا تزال مؤشرات الفجوة بين الجنسين عالية ولا سيما في مجال تولي النساء مواقع قيادية[1]. ينطبق ذلك على المواقع السياسية الوطنية مثل البرلمان والحكومة والبلديات، كما ينطبق على جميع المجالات السياسية مثل الأحزاب والمنظمات السياسية والنقابات.

في إطار هذه الصورة، برز مشهد غير مألوف في الحياة السياسية العراقية، وهو حضور النساء وبقوة في الاحتجاجات الشعبية التي شهدها العراق في تشرين الأول/أكتوبر 2019، مما كشف التناقضات الكامنة في الهيكليات السياسية والاجتماعية التي تستبعد المرأة من الأدوار القيادية. وبالرغم من التحديات، يمكن اختزال دواعي اهتمام النساء بالمشاركة في الحراك السياسي والاجتماعي الذي يعيد تشكيل العلاقة بين الدولة وهياكلها من جهة، والجهات الفاعلة في المجتمع والتي تشمل النساء من جهة أخرى. وقد أفرزت التحركات الاحتجاجية أشكالاً جديدة للمشاركة السياسية بطرح مسائل مثل الديمقراطية، والإدماج، والمواطنة. وفي هذا السياق، يصبح لزاماً التفكير في مدى توافر الفرص الحقيقية للجميع للمشاركة في الحياة السياسية

1 المؤسسة الدولية للنُظُم الانتخابية، التحليل الشامل للعملية الانتخابية والسياسية في العراق حسب النوع الاجتماعي. متوفر على: https://www.ifes.org/sites/default/files/gender_analysis_of_iraqs_electoral_and_political_process_arabic_october_2019.pdf.

والاضطلاع بمسؤولية المساهمة في صنع القرار[2].

وقد أعد المعهد العراقي هذه الورقة الموجزة للسياسات من أجل فهم ديناميات العلاقات بين الجنسين التي تعيق مشاركة النساء في الحياة العامة في العراق، وتقديم توصيات بهذا الشأن إلى صانعي السياسات والقرارات. وتندرج الورقة ضمن مشروع «تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في العراق" الذي ينفذه المعهد بدعم من بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) وبمساعدة تقنية تقدمها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). وتبيِّن الورقة القضايا المتعددة الجوانب التي تواجه النساء ولا سيما في ظل الأحداث الأخيرة، وتحدد أبرز السياسات التي ينبغي أن تعتمدها الهيئات الدولية والإقليمية والوطنية المعنية، لكفالة مشاركة المرأة في الحياة السياسية في العراق على نحو فعال.

سبق أن تناولت دراسات عديدة قضية المشاركة السياسية للنساء في العراق، وركزت غالبيتها على الانتخابات وتمثيل المرأة في مواقع صُنع القرار. ولكن هذه الورقة تحاول تحليل مشاركة النساء في السياسة على نطاق أوسع. وعليه، فهي تعتمد تعريفاً عاماً للمشاركة السياسية يعتبر أنها "النشاط الذي من شأنه التأثير على عمل الحكومة بشكل مباشر بفعل تطبيق السياسات العامة، أو بشكل غير مباشر عن طريق التأثير على مجموعة الجهات الفاعلة التي تقوم بصياغة هذه السياسات"[3]. وبالتالي، لم تعد السياسة حبيسة تعريف جامد خاص بنسب تمثيل النساء في مواقع صُنع القرار، بل باتت تتضمن أشكالاً غير تقليدية مثل المشاركة في المظاهرات والمسيرات والحركات الاحتجاجية والاعتصامات. هذه الأشكال غير التقليدية تتحدى النظرة الذكورية للسياسة والتي تنحصر في الفوز بمقاعد في الانتخابات[4].

واستَخدمت مُعِدَّة الورقة أسلوب البحث النوعي الذي تضمن إجراء مقابلات وتنظيم مجموعات نقاش مركّز مع عدد من الناشطات السياسيات، سواء من اللواتي شاركن في الحراك الشعبي الذي شهده العراق في تشرين الأول/ أكتوبر 2019، أو ممن لديهن تجارب سابقة في العمل السياسي. وتفرض طبيعة المنهجية المعتمَدة الأخذ ببعض المؤشرات المحدَّدة، وبالتالي لا يمكن تعميم الاستنتاجات، علماً بأن الهدف العام لهذه الورقة هو الكشف عن طبيعة المشاركة السياسية الأخيرة للناشطات الشابات في العراق وما اختبرنه في هذه المشاركة.

أولاً- تحليل السياق

الحواجز التي تعيق المشاركة السياسية للنساء في العراق

العراق 2020 - المجلس النيابي

يحتل في عام 2020 المرتبة 70 عالميًا
من حيث نسبة مشاركة النساء في البرلمان.

النساء يشغلن

25.5% من المقاعد

84 مقعدًا من أصل **329**

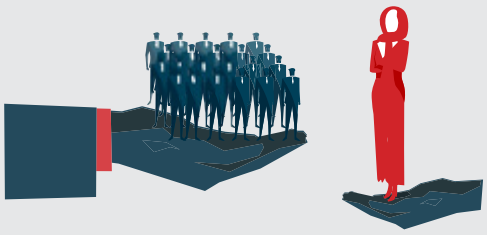

العراق 2020 - مجلس الوزراء

نسبة مشاركة النساء

11%

أي **إمرأتان** من أصل **22** وزيراً

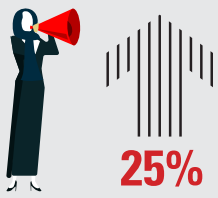

25%

العراق 2003 - الجمعية الوطنية

شكّل عام 2003 نقطة تحوّل في تاريخ المرأة العراقية، اذ نص القانون على تطبيق كوتا لرفع مشاركة النساء

25% كوتا النساء
على الأقل من الأعضاء

2 وفق ورقة صادرة عن الإسكوا بعنوان «تعزيز الديمقراطية القائمة على المشاركة في منطقة الإسكوا" في عام 2012، هذه الديمقراطية ينبغي أن تعمل على تعزيز التكامل الاجتماعي عبر إعطاء مختلف الفئات الاجتماعية، كالنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والمجموعات العرقية وكبار السن، حقاً شرعياً في المشاركة النشطة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم.

3 Sidney Verba and others, Voice and Equality, Harvard University Press, 1995, p. 38.

4 Georgina Waylen, Analyzing women in the politics of the third world, Review of Japanese Culture and Society, vol. 9, December 1997, pp. 4-5.

أحدَثَ الحراك الذي شهده العراق في تشرين الأول/أكتوبر 2019 تغييرات كثيرة في صورة مشاركة النساء. فقد تصدرت النساء الصفوف الأمامية للمظاهرات، حيث قمن بقيادة هذه المظاهرات، وكتابة المدونات بحماسة، وتغطية الثورة كصحافيات، وشن حملات على شبكات التواصل الاجتماعية، والمساعدة في بناء الخيم، ومحاولة حماية المتظاهرين بوقايتهم من الهجمات العنيفة، ورعاية المصابين، والاهتمام بالقضايا اللوجستية، وصياغة البيانات، والانخراط في أنشطة ومناسبات مختلفة.

في خلفيات مشاركة النساء، كان حراك عام 2019 امتداداً لما سبقه من تحركات شعبية بدأت منذ عام 2011. فقد نزلت النساء خلال مختلف هذه المحطات، للمطالبة بالحقوق وفرص العمل والخدمات العامة كالكهرباء والمياه. كما كانت لهن مطالب سياسية تتعلق مباشرة بالدستور، والانتخابات المبكرة، وإصلاح النظام، والفساد. وبصفتهن مواطنات فهن يرغبن ببناء بلد يتمتعن فيه بحقوق الإنسان بدون أي تمييز.

وعلى تنوع خلفيات مشارَكة النساء، فهن يشددن على أمرين أساسيين: الأول هو التطور الكمي والنوعي لمشاركة النساء الذي شهده حراك عام 2019، وهذا نتاج سنوات من العمل على تعزيز قدراتهن ومواقفهن من الشؤون العامة، بينما كانت مشاركة النساء في التحركات الشعبية التي شهدها العراق سابقاً خجولة ومقتصرة على بعض النخب؛ والأمر الثاني هو الحراك النسوي الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من الحراك الشعبي الهادف إلى بناء دولة ديمقراطية تتحقق فيها المساواة الكاملة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية. وفي نظر الناشطات، لا يمكن إحراز أي تقدم في مسار حقوق المرأة في العراق خارج إطار إعمال الحريات العامة، والحقوق المتساوية، والديمقراطية الحقيقية، وسيادة القانون.

1. المشهد السياسي العام

ترى الناشطات السياسيات اللواتي أُجريت معهن مقابلات، أن المحطات السياسية التي شهدها العراق في الآونة الأخيرة تركت أثرها على شكل النظام السياسي ومجالات العمل السياسي، واستطراداً على المواقف من قضايا النساء. هذه المراحل بحسب الناشطات أثرت بشدة على طبيعة الكيان السياسي للعراق وشكل الحكم فيه والهياكل السياسية المرتبطة به، كما انعكست سلباً على مشاركة النساء في الحياة السياسية حيث تم إقصائهن عن أداء أي أدوار فاعلة.

وتعتبر الناشطات أن المنظومات السياسية والاجتماعية والدينية تقصدت إقصاء النساء وتجذير التمييز التاريخي ضدهن. فآليات تداول السلطة وصُنع القرار وتحديد المشاركة في رسم السياسات داخل الأحزاب والنقابات ومجموعات المجتمع المدني عادةً ما تقتصر على الرجال وتكون فرص نفاذ النساء إليها صعبة. إن هرمية المواقع القيادية المنغلقة على ذاتها في بوتقات ذكورية تقصي العناصر النسائية، الأمر الذي يكشف عمق الخلل في الممارسات الديمقراطية.

وتحدثت الناشطات عن حراك عام 2019 الذي أفرز حركات سياسية غير مهيكلة. وبالنسبة للبعض، يجب الدفع باتجاه هذا النوع من العمل السياسي غير التقليدي لارتكازه على الديمقراطية الأفقية التي تفسح مجالاً للجميع. وترى الناشطات اللواتي يؤيدن هذا الرأي أن ارتكاز الأحزاب السياسية على العصب الديني والطائفي والعشائري يشكل تحدياً كبيراً، لأن ذلك يُضعِف

العراق: التمثيل النيابي للنساء بعد قانون الكوتا

الدورة الأولى 2006 - 2010

78 من أصل **275** مقعدًا اعتمادًا على الكوتا

21 مقعدًا بدون كوتا

الدورة الثانية 2010 - 2014

81 من أصل **325** مقعدًا اعتمادًا على الكوتا

15 مقعدًا بدون كوتا

الدورة الثالثة 2014 - 2018

83 من أصل **329** مقعدًا اعتمادًا على الكوتا

20 مقعدًا بدون كوتا

الدورة الرابعة 2018 - 2022

84 من أصل **329** مقعدًا اعتمادًا على الكوتا

22 مقعدًا بدون كوتا

ما يدلّ على فعالية الكوتا في دعم النساء في الانتخابات التشريعية

Baghdad, 4 November 2020, training for women intending to enter public office

ثقافة العمل السياسي المدني الحديث ويشكل عائقاً أمام إنتاج أحزاب داعمة للنساء.

في السياق عينه، أثار عدد من الناشطات مسألة قانون الأحزاب السياسية الذي لم ينجح في إنتاج أحزاب ذات توجه مدني حديث، بل أدى إلى ظهور أحزاب تكرس الأطر السياسية التي تسيطر على الدولة ومواردها، وهي أحزاب تعمل حتماً على إقصاء النساء واعتبارهن مجرد أدوات في الانتخابات لا فاعلات في الحياة السياسية. وعارضت مجموعة ثانية من الناشطات هذا التوجه وشدَّدن على استمرار الحاجة إلى الأحزاب لأنها لا تزال تستقطب المجالات السياسية الأبرز. ولكنهن أكدن الحاجة إلى فهم جديد لأدوار الأحزاب وإلى تطوير بنيتها وتكوينها. وأعربن عن اعتقادهن بأن الحراك الأخير سيغيِّر، وإن بشكل غير كافٍ، من موقع ومكانة النساء في المشهد السياسي العام في السنوات القادمة، وأكدن الحاجة إلى البناء على هذه النتائج من خلال العمل على إعداد قيادات سياسية نسائية فاعلة ومؤثرة وتمثل قضايا الناس وبينهم النساء تمثيلاً حقيقياً.

وأجمعت الناشطات السياسيات على أن الخوف من العمل السياسي يسود في العراق نتيجة التخوف من «الوصمة» التي تلحق بالأفراد، ولا سيما النساء، نتيجة الانخراط في العمل السياسي. فالمجتمع يرى أن هذا العمل مشوب بالفساد واستغلال النفوذ، وهذا من أبرز التحديات أمام مشاركة النساء الفاعلة وانخراطهن في العمل السياسي المباشر.

2. العنف السياسي ضد النساء: أداة ممنهجة لإقصائهن

تخضع النساء الناشطات في الحياة العامة في العراق باستمرار للترهيب والتشهير والقتل. ففي عام 2018 على سبيل المثال، وقعت عدة مرشحات للبرلمان ضحايا حملات افتراء وتشويه سمعة. وكان العنف السياسي ظاهراً بقوة خلال الاحتجاجات في عام 2019، حيث تعرضت الناشطات المشارِكات في التظاهرات للترهيب والمضايقة على مواقع التواصل الاجتماعي، في محاولات لتشويه صورة النساء المشارِكات في الحراك من خلال إثارة مسائل اجتماعية حساسة، مثل الشرف والسمعة أو التحدث عن علاقات للناشطات مع سفارات أجنبية. وبحسب بعض التقارير، واجهت النساء عنفاً وصل إلى درجة القتل لعدم تقيُّدهن بالأدوار النمطية للمرأة التي يروِّج لها المجتمع ووسائل الإعلام[5]. وأكدت غالبية الناشطات أن العنف السياسي هو أسلوب ممنهج تعتمده القوى السياسية لخلق بيئة اجتماعية معادية للنساء.

3. النزاع: بيئة غير آمنة للنساء

برأي النساء اللواتي أُجريت معهن مقابلات، أثر تدهور الوضع الأمني في حركة المرأة العراقية وفي انخراطها في العمل العام، إذ أن عدداً كبيراً من الطالبات منعتهن عائلاتهن من الالتحاق بالمدارس أو الجامعات، كما اضطر العديد من السيدات إلى ترك وظائفهن بسبب تعرضهن للتهديد بالقتل أو الخطف. وقد بث اختطاف النساء في العراق الرعب في نفوس الأسر وأعاق مشاركة المرأة في مختلف القطاعات، ووصل الأمر إلى بيع بعض النساء المختطفات كسلع سواء داخل العراق أو خارجه. كما أسهم التشدد الديني في تقييد حرية النساء، لا سيما في ما يتعلق بفرض ارتداء زي معيَّن

5 المعهد الديمقراطي الوطني، إتاحة فرص جديدة للمرأة في العراق، تقرير عن نقاشات مجموعات التركيز في العراق، كانون الأول/ديسمبر 2018. متوفر على: https://www.ndi.org/sites/default/files/Focus%20Group%20Report%20-%20Dec%202018%20Arabic%29.pdf.

أو تعريضهن للعنف في حال مخالفة توجهات الجماعات المتشددة. واعتبرت الناشطات أن النزاع ساهم في خلق بيئة اجتماعية معادية للنساء. وبالرغم من اعتماد العراق خطة العمل الوطنية الخاصة بتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، فقد استُبعدت المرأة عن المفاوضات السياسية ولجان المصالحة الوطنية وعن أية مبادرة لمحاولة تحقيق السلم الأهلي.

4. الفصل بين مجالات العمل النسائي والعمل السياسي

رأت الناشطات أن أبرز الإشكاليات التي ظهرت في حراك عام 2019 هي التعاطي مع قضايا النساء كحالة مختلفة ومنفصلة وليس كجزء لا يتجزأ من النطاق الأوسع للخطاب والممارسات. وأجمعت الناشطات على أن الإغفال التاريخي لقضايا الجنسين يعيق تأسيس حراك مدني ديمقراطي، ويعيد تكرار إرث الأحزاب والأطر السياسية التي تدَّعي دعم المساواة ولكنها لا تعمل على دمج قضايا المرأة في الخطاب السياسي العام. من هنا اعتبر عدد من الناشطات أن تغيير منظومة القيم يستلزم حصول تغيير في الثقافة السياسية والمؤسساتية، وذلك يتطلب جهات ملتزمة وفاعلة، وإدراكاً سياسياً جديداً يرتكز على تلازم مسار العدالة والديمقراطية مع تحقيق المساواة بين الجنسين. توازياً، اعتبرت الناشطات السياسيات أن غياب القيادات السياسية النسائية هو أحد القضايا الواجب معالجتها. وفي نظرهن، لا يفتقر العراق إلى النساء الكفؤات أو إلى الناشطات، ولكن تكمن المشكلة في قلة الفرص المتاحة للنساء القياديات لتبوء مواقع سياسية هامة وصياغة وتنفيذ السياسات العامة.

ورأت الناشطات أن فصل قضايا المرأة عن قضايا المساواة والديمقراطية يترك أثره على موقف القوى السياسية من قضايا الجنسين. فالتذبذب وعدم الوضوح وغياب الجدية في التعاطي مع إشكالية المشاركة السياسية للنساء، يولِّد التناقضات. بعض الجهات الفاعلة في الميدان السياسي ليس له موقف من مجمل قضايا النساء في العراق، فيما البعض الآخر يتبنى المساواة شكلياً ولكن يرفض تطبيقها في الممارسات، ويرى فريق ثالث أن قضايا المرأة مجزأة استناداً إلى القناعات السياسية والمواقف الفكرية. وعلى الرغم من اختلاف المواقف، أكدت الناشطات اعتقادهن بأن قضية المساواة بين الجنسين هي في صلب عملية بناء الدولة الحديثة الديمقراطية العادلة.

5. آليات التمكين من ضمن المنظومة

بحسب الناشطات، لم تنجح الأطر السياسية ولا المدنية في إيجاد بيئة مستجيبة للمساواة بين الجنسين ولم يتم تأطير المبادرات الرامية إلى تعزيز ثقافة العدالة والمساواة ضمن هياكل تنظيمية وبرامج عمل وسياسات وإجراءات فعالة. والتمكين الذي تعمل عليه الأطر السياسية يقتصر على السياق التقليدي أي تفعيل المشاركة من ضمن النُظُم القائمة، دون العمل على تغييرها واستبدالها بنُظُم أكثر تطوراً ومرونة تسمح بمشاركة النساء في مسارات صُنع القرار. فالتمكين كآلية للدفع نحو مشاركة النساء ينبغي أن لا يقتصر على بناء المهارات وتنميتها، بل أن يشمل أيضاً اعتماد سياسات وهياكل مؤسساتية وقانونية تمنع اللامساواة وتكافح التمييز. وانطلقت الناشطات من هذا التحليل للإضاءة على نظام الكوتا، الذي لم ينجح برأيهن في التغلب على الفجوات الخفية ضمن البنى والهياكل العامة. ورأت الناشطات أن آلية الكوتا محصورة بكونها مجرد أرقام ونسب ولم يصل الأمر إلى إدراك دورها في إحداث تغيير على مستوى المؤشرات النوعية والكيفية. وأجمعت الناشطات على اعتبار أن النساء اللواتي وصلن إلى البرلمان يمثلن آراء الكتل السياسية التي ينتمين إليها، ولم ينجحن في تمثيل مطالب المرأة العراقية أو الدفع باتجاه سياسات عامة تخدم المرأة. ونتيجة لذلك، لم ينجح نظام الكوتا في إظهار قيادات سياسية نسائية تدمج قضايا المرأة ضمن القضايا العامة. وأشارت الناشطات إلى مشروع قانون الحماية من العنف الأسري كمثال على ذلك، إذ واجه المشروع رفضاً واسعاً ولم تتبناه النساء العضوات في البرلمان كقضية مشتركة.

6. الهشاشة الاقتصادية للنساء: استدامة التبعية

يُضعف الوضع الاقتصادي السيء للنساء في العراق مشاركتهن في الحياة العامة على الرغم من أن أعداداً كبيرة منهن هن المعيلات الأساسيات لأسرهن. ورأت الناشطات أن عدم المساواة في الوصول إلى الموارد الاقتصادية يعزز تبعية المرأة للرجل ويجعلها أكثر عرضة للعنف والاستغلال. فالتمييز ضد المرأة في الوصول إلى الموارد الاقتصادية وفي تولي مواقع عليا على المستويين الاقتصادي والإنتاجي له وَقْعٌ شديد على حياة النساء، كما أن تبعية النساء في جميع مناحي الحياة مبنية على العلاقات الطبقية والعلاقات بين الجنسين. من هنا شددت الناشطات على أن تحقيق المساواة على الصعيد الاقتصادي يُفضي إلى تحوُّلٍ مهم في علاقات القوة بين الجنسين في الحيِّزين الخاص والعام. وأشرن إلى أن آلية التمييز الإيجابي لم تطبَّق على المستوى الاقتصادي لكي تعزز من قدرات النساء الاقتصادية.

7. الأعباء الإنجابية: إقصاء عن التفاعل في المجال العام

تقع على عاتق الرجال والنساء على حد سواء مسؤوليات وأعباء المشاركة بالحياة السياسية، لكن الحيِّز المتاح للنساء أضيق مما هو للرجال لا بل شبه معدوم، وفق تعبير الناشطات السياسيات. فالنساء يتحملن المسؤولية الأولى عن تربية الأطفال ورعايتهم، والقيام بالأعمال المنزلية، بينما يتكفل الرجال في العادة بتدبير السُبُل المعيشية للعائلة. هذه الأدوار تجعل النساء غير قادرات على التفاعل والمشاركة في المجال العام على قدم المساواة مع الرجال. وقد أدى تقسيم العمل بين الجنسين إلى ترتيب الرجال والنساء في مواقع غير متساوية،

فانعكست هذه التراتبية بشكل سلبي على دور المرأة في المجتمع، بما في ذلك دورها في العمل السياسي.

8. المنظومة القِيمية: تتذرع بالفجوات وضعف القدرات والكفاءات

أعربت الناشطات عن اعتقادهن بأن كفة الفرص هي دوماً راجحة إلى حدٍ كبير لصالح الرجال، مما يكسبهم خبرات عملية تُحرَم منها النساء، وبالتالي تحرمهن من مراكمة المعرفة واكتساب الخبرة، وهذا يعني أنهن لا يدركن دور المعرفة في تحديد علاقات القوة. علاوة على ذلك، لدى مختلف الكيانات السياسية مواقف مسبقة بأن خبرات النساء ضعيفة وغالباً ما تتذرع أطر وهياكل هذه الكيانات بهذه الاعتبارات للهروب من التزاماتها بتوفير الفرص المتساوية للنساء. هذه الأطر السياسية لا تطرح برامج كفيلة بمواجهة الأعراف والتنميط الاجتماعي والثقافي ضد النساء. ونتيجة لذلك، تغيب النساء عن المواقع القيادية وتشمل الذرائع والمبررات: "انعدام الكفاءة عند النساء» و»على المرأة أن تثبت نفسها بنفسها»، و»النساء لا يكترثن بالسياسة». وتعتقد الناشطات أن هذه الصور النمطية قد تجذرت لدى النساء أنفسهن، حتى بتن يخشين العمل السياسي. ومن العوامل العديدة المساعِدة في استمرار هذه الصورة وسائل الإعلام التي تروِّج لصورة المرأة "الضحية" أو «السلعة»، والمناهج التربوية التي أخفقت في تكوين وعي سياسي قائم على المواطنة المتساوية.

9. المنظومة التشريعية: فشل في الحماية من العنف والتمييز

أشارت الناشطات السياسيات إلى أن النساء والفتيات من مختلف الخلفيات في العراق لا يزلن عرضة للعنف في المنازل والمدارس والأماكن العامة[6]. كما أدت الصراعات السياسية والنزاعات المسلحة التي شهدتها البلاد إلى ارتفاع وتيرة العنف، مما أثر تأثيراً سلبياً على حياة النساء. ولا ينص الإطار القانوني على ضمانات كافية لإعمال حقوق المرأة وحماية هذه الحقوق. إذ أن المادة 128 من قانون العقوبات تنص على الأعذار المخففة لارتكاب الجريمة لبواعث شريفة، أما المادة 409 فهي تنص على التخفيف بالنسبة لمن فاجأ زوجته او أحد محارمه في حالة تلبسها بالزنا فقتلها او اعتدى عليها اعتداء افضى الى الموت او الى عاهة مستديمة، ولكن تم تعديل هذه المادة في إقليم كوردستان العراق بحيث لا يكون قتل أو إيذاء النساء بذريعة الشرف عاملا مخففا (القرار رقم 95 الصادر في 12 نيسان/ أبريل 2000).

كذلك قانون العقوبات يظل عاجزاً عن حماية النساء من كل أشكال العنف، ولا سيما العنف الجنسي[7]، ففي حين لا تزال النساء في العراق يُقتلن تحت مسمى الدفاع عن الشرف، يشرِّع قانون العقوبات معاقبة الزوج لزوجته بكونها ممارسة لحق قانوني[8]، ولم يتم بعد إقرار مشروع قانون الحماية من العنف الأسري لغاية اليوم.

10. التشريعات ذات الصلة بالانتخابات: تمثيل نسائي شكلي

أكدت الناشطات أن للقانون الانتخابي دوراً أساسياً. لقد حدد الدستور العراقي الحالي في المادة (49 - رابعاً) تمثيل المرأة في البرلمان بنسبة 25 في المائة، إذ تشير هذه المادة إلى أن قانون الانتخابات يستهدف تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب. إلا أن الدستور لم يبسط هذه النسبة على المواقع الأخرى في الدولة، مع العلم أن المادة (20) منه تنص على ضمان المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق السياسية. أما قانون الأحزاب السياسية رقم (36) لسنة 2015، فقد طلب مراعاة التمثيل النسائي في تأسيس الأحزاب، لكنه لم يعتبره إلزامياً، فلم تبذل هذه الأحزاب جهداً يُذكر لتعزيز خبرة النساء في العمل السياسي، بل اكتفت بملء قوائمها الانتخابية بنساء مرشحات لمجرد الوفاء بمتطلبات قانون الانتخابات من حيث حصة النساء أو الكوتا. كما أن الهياكل الداخلية للأحزاب لا تتضمن آليات تسهم في زيادة مشاركة النساء، وهذه ثغرة دفعت البعض إلى الدعوة لتعديل القوانين الداخلية للأحزاب[9]. قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (11) لسنة 2007 بدوره نص على مراعاة مشاركة النساء عند تشكيل المفوضية، ولكن هذه العبارة لا تضمن حق النساء في شغل نسبة عادلة من مقاعد مجلس المفوضين، ففي الواقع لم يتضمن مجلس المفوضين سوى امرأة واحدة في عام 2019. كذلك نصت المادة 3 من قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الجديد رقم 31 لعام 2019 على مجرد عبارة "يُراعى تمثيل المرأة في اختيار مجلس المفوضين للأعضاء التسعة».

على مستوى المناطق، نص مشروع دستور إقليم كوردستان، في المادة 41 على أن يأخذ نظام انتخاب أعضاء البرلمان

6 صندوق الأمم المتحدة للسكان/العراق، نداء لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات في العراق. متوفر على: نداء-لإنهاء-العنف-ضد-النساء-والفتيات-في-العراق//:https iraq.unfpa.org/ar/news/.

7 وفق المادة 398 من قانون العقوبات العراقي، يُعتبر عقد الزواج المُثبَت بين المرتكب والمجني عليها عذراً قانونياً مخففاً. وإذا انتهى عقد الزواج بطلاق صادر من الزوج بغير سبب مشروع أو بطلاق حَكَمَت به المحكمة لأسباب تتعلق بخطأ الزوج أو سوء تصرفه وذلك قبل انقضاء ثلاث سنوات على الحكم، يُعاد النظر بالعقوبة لتشديدها بطلبٍ من الادعاء العام أو من المجني عليها او من كل ذي مصلحة.

8 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السلامة في المنزل: وهْمٌ للعديد من النساء في العراق. متوفر بالإنكليزية على: https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DomesticViolenceIraq.aspx.

9 المبادرة الدولية للتضامن مع المجتمع المدني العراقي، مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار: تقدم الحكومة العراقية في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. متوفر على: https://ar.iraqicivilsociety.org/?p=5991.

في الاعتبار التمثيل العادل لمكوِّنات شعب كوردستان العراق وضمان نسبة لا تقل عن 30 في المائة من المقاعد لتمثيل المرأة في البرلمان. وكذلك نصت المادة 106 من مشروع الدستور والخاصة بالمجالس البلدية على أن قانون انتخاب المجالس البلدية يجب أن يهدف إلى تمثيل النساء بنسبة لا تقل عن 30 في المائة من عدد أعضائه. وقد أصدر البرلمان أيضاً القانون رقم 2 لسنة 2009 والقانون رقم 4 لسنة 2009 اللذين تم بموجبهما تحديد نسبة تمثيل المرأة بما لا يقل عن 30 في المائة من عدد مقاعد البرلمان وكذلك من عدد أعضاء مجلس كل محافظة من محافظات الإقليم.

ثانياً- الخلاصة والتوصيات

تظل المشاركة السياسية للمرأة بأشكالها المتنوعة قضية مطروحة وعلى درجة عالية من التعقيد والتشابك. وتُعَدُّ فترات التحوُّل التي يشهدها العراق فرصة تاريخية ينبغي استثمارها في اتجاه ترسيخ القيم العالمية وإزالة التصورات البالية وترسيخ تصورات منصفة لأدوار النساء وحقوقهن. وتضع التحولات الراهنة التي يشهدها العراق مختلف الجهات الفاعلة أمام مسؤولياتها في بلورة سياسات وخطط عمل تعيد تأطير دور الأفراد، ولا سيما النساء، في العمل العام، من خلال توفير إطار قانوني ومؤسساتي كفيل بتحقيق المساواة بين الجنسين في المجال العام. وفي هذا السياق، هذه الأطر السياسية المتنوعة مدعوة إلى وضع قضايا المرأة في صُلب أولوياتها واعتبارها مكوِّناً أساسياً من مكوِّنات النظام الديمقراطي العادل. كما أنها مدعوة إلى مأسسة مكانة المرأة عبر وضع برامج قابلة للتنفيذ مبنية على المساواة بين الجنسين والاستفادة من الرصيد المتراكم من المعرفة والممارسة. ومن المستحسن أن تعمل على الاقتراب من النساء وخصوصاً الشابات منهن لتعزيز وعيهن السياسي وعلى تظهير قضايا المرأة بكونها جزءاً من الجهود الوطنية الهادفة إلى تمتُّع الجميع بالحقوق والحريات دون تمييز. والمطلوب التعامل مع قضية مشاركة النساء كأولوية لترسيخ قيم المساواة والعدالة والديمقراطية.

ألف- توصيات موجَّهة إلى الحكومة العراقية

إيجاد آلية وطنية خاصة بحقوق النساء، وتعزيز القدرة المؤسسية الخاصة بهذه الآلية ومنحها الولاية القانونية وسلطة اتخاذ القرار، ومدها بالموارد البشرية والتقنية والمالية اللازمة للعمل بفاعلية؛

- صياغة الاستراتيجيات الخاصة بالمرأة والهادفة إلى تعزيز ثقافة المساواة ومناهضة التمييز ونبذ العنف؛
- إدماج مفاهيم المساواة بين الجنسين في كل السياسات والاستراتيجيات والتدابير الوطنية؛
- تخصيص بنود في ميزانية الدولة خاصة بمعالجة وتطوير وتنمية وضع المرأة العراقية؛
- تحقيق التمكين الاقتصادي للنساء وتقليص التهميش والفقر من خلال تأسيس نمط جديد للتنمية يقلص الفجوات بين الجنسين على المستوى الاقتصادي ويساعد في تطوير أسواق العمل كي تصبح شاملة وعادلة، إضافة إلى ضمانة الحماية الاجتماعية للنساء؛
- بناء قدرات النساء للقيام بالحملات الانتخابية والظهور في وسائل الإعلام؛
- ضمان توفير التمويل الانتخابي خلال مختلف المراحل الانتخابية؛
- معالجة العوامل الاجتماعية التي تحُول دون وصول المرأة إلى العدالة في القضايا التمييزية، ومكافحة القوالب النمطية التقليدية القائمة على التمييز بين الجنسين والأفكار المسبقة والتحيُّز ضد المرأة، وحشد الدعم لمناصرة قضايا المرأة في وسائل الإعلام؛
- اتخاذ التدابير الكفيلة بإلغاء الأعراف العشائرية التي تتنافى مع حقوق الإنسان، اعمالا للمادة 54 من الدستور التي تنص على أن تحرص الدولة على النهوض بالقبائل والعشائر العراقية، وتهتم بشؤونها بما ينسجم مع الدين والقانون، وتعزز قيمها الإنسانية النبيلة، بما يساهم في تطوير المجتمع، وتمنع الأعراف العشائرية التي تتنافى مع حقوق الإنسان.

باء- توصيات موجَّهة إلى البرلمان العراقي

- التصديق على الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات الاختيارية الملحقة بها؛
- رفع التحفظات عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)؛
- تضمين القوانين العراقية نصاً يُعرّف التمييز على أساس نوع الجنس ويحظره تماشياً مع المادة الثانية من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛
- إلغاء جميع الأحكام التمييزية في بعض القوانين والأخذ بالتعديلات المقترَحة على التشريعات الوطنية بما يلغي كل أشكال التمييز ضد النساء؛
- إعادة النظر في قانون الانتخابات لضمان تمثيل أوسع لأطياف المجتمع، ولا سيما النساء، على أسس العدالة، وذلك من خلال عدم احتساب النساء اللواتي فزن بمقعد في البرلمان بالأصوات اللازمة ضمن حساب الكوتا، واعتماد جميع الآليات الكفيلة بضمان تحقيق نسبة أعلى من الـ 25 في المائة المنصوص عليها في المادة 49 (الفقرة 4) من الدستور؛

- إجراء تعديلات على قوانين الانتخابات (البرلمان والمحافظات) لإدراج نص يتعلق بالكوتا النسائية بأن تفرد قائمة خاصة بهن أسوة بكوتا الأقليات، يقدمها كل كيان سياسي داخل في الانتخابات، إضافة لقائمته الاعتيادية التي تكون مختلطة نساءً ورجالاً بحسب الترتيب الوارد ذكره في قانون الانتخابات؛
- تعديل المادة 11 من قانون الأحزاب رقم (36) لسنة 2015 بتحديد نسبة (كوتا) لتمثيل النساء في المواقع القيادية للأحزاب لا تقل عن الثلث، لضمان التمكين السياسي للنساء وبناء قدراتهن القيادية والسياسية وتأهيلهن لخوض الحياة السياسية في كافة مراحلها؛
- إعادة النظر في هيكلية مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات (المادة 3) وتخصيص كوتا نسائية محددة؛
- إقرار مشاريع القوانين الهادفة إلى تفعيل الحماية القانونية للنساء ضحايا كل أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي وإيلاء الأولوية لضمان وصول النساء إلى العدالة؛
- استحداث قانون لحماية النساء من كل أنواع وأشكال العنف الموجَّه ضدهن، على أن يشمل نصاً خاصاً بالحماية من العنف السياسي بما يتوافق مع المعايير الدولية.

جيم- توصيات موجَّهة إلى قادة الأحزاب في العراق

- تحديد هوية الحزب من منظور يراعي قضايا الجنسين على المستوى الوطني العام وعلى مستوى بنيته الداخلية؛
- وضع قضايا النساء على رأس أجندة الحزب عند مناقشة التشريعات أو الرقابة على أداء الحكومة؛
- دعم السياسات والتدابير والقرارات التي تعتزم الحكومة اعتمادها لتمكين المرأة وتعزيز حضورها في الحقل السياسي؛
- بناء قدرات النساء المنخرطات في الحزب، وزيادة وعيهن السياسي، وتوفير الفرص الحقيقية التي تراكم تجربتهن السياسية، والمساعدة في إعداد نساء قياديات في الحزب؛
- اتخاذ التدابير الكفيلة بتوسيع عضوية النساء في الحزب وتكليفهن بمسؤوليات حزبية رئيسية؛
- تعزيز البُعد الخاص بمراعاة قضايا الجنسين في مهمات الحزب التنظيمية والسياسية؛
- صياغة السياسات الداخلية للحزب لتأخذ بمفهوم عدم التمييز ضد المرأة في عضوية الحزب؛
- إتاحة البيانات الكمية والنوعية المحدثة حول التمييز بين الجنسين في عضوية الحزب؛
- وضع سياسات وإجراءات داخلية للتبليغ عن حالات التحرش بالنساء والإساءة إليهن والتحقيق فيها ومعالجتها لخلق بيئة آمنة للنساء داخل الحزب.

دال- توصيات موجَّهة إلى منظمات المجتمع المدني

- صياغة الرسائل التي تعمل على مكافحة القوالب النمطية والأحكام المسبقة والممارسات الضارة بالنساء والمعادية للخطاب السياسي النسوي؛
- تطوير آليات جديدة تتوجَّه للناشطات الشابات وتسهم في انخراطهن في العمل العام؛
- المبادرة إلى إنشاء آليات للتشبيك والتنسيق على المستويات الوطنية والإقليمية؛
- توثيق وتدوين تجارب النساء ونشرها وتبادلها؛
- تطوير آليات التضامن النسائي بين النساء؛
- بناء القدرات من ضمن برامج مستدامة تنفَّذ على المستوى الوطني.

هاء- توصيات موجَّهة إلى وسائل الإعلام

- تعبئة الإعلام من أجل القيام بدوره في نشر ثقافة المساواة ومحاربة الصور النمطية عن المرأة التي تكرس منظوراً غير صحيح عن واقعها وأدوارها في الحياة العامة؛
- تسليط الضوء على إنجازات المرأة في العراق وإبراز خبرتها ومعرفتها وكفاءتها في العمل؛
- إشراك المزيد من النساء، بما في ذلك الشابات، في البرامج الإعلامية التي تتناول القضايا السياسية والتشريعية ذات الأهمية الوطنية.

واو- توصيات موجَّهة إلى المجتمع الدولي

- ضمان إيلاء الجهات المانحة الأولوية للمشاركة السياسية للمرأة والمساواة بين الجنسين عند تقديم المِنح لمنظمات المجتمع المدني والمؤسسات البحثية والأكاديمية في العراق؛
- جعل مناصرة المساواة بين الجنسين وإدماج قضايا المرأة والمشاركة الفعالة للمرأة في الحياة العامة جزءاً لا يتجزأ من اتصالات المجتمع الدولي الدبلوماسية مع الحكومة العراقية؛
- تعزيز المهارات التقنية وتقديم الخبرة للمؤسسات الحكومية والمدنية التي تسعى إلى تعزيز المشاركة السياسية للمرأة والمساواة بين الجنسين